فتنون ولا اشكال في ذلك وتارة يراد بها معين فتمنع الصرف للتعريف والعدل
عن الفعوة او للتعريف والتانيث وحينئذ فتنوينه مشكل لكونه غير منصرف
واجيب عن هذا الاشكال بامرين احدهما انه لما اشبه التمييز لكونه مبنيا لذاته ما
يليه نون مثله فتنوينه لمجرد المشابهة الثاني انه لو لم ينون لالتبست
حالة النصب بحالة الجر اذ فتحة حركة الجر فتحة نائبة عن كسرة فلم يعلم
كونه منصوبا فيكون معربا او مجرورا فيكون مبنيا والواضع غرض في
بيان ذلك اذ فتحة الجر ثقيلة لكونها نائبة عن ثقيل بخلاف فتحة النصب
فانها خفيفة انظر الرضي انتهى وانظر ما وجه قوله المراد بالتعريف
التعيين فانه يوهم انها ليست معرفة اصطلاحا مع انها علم على الوقت
المخصوص لتحكم بدليل منع الصرف ومعلوم ان التعريف المانع من تعريف
العلمية وقوله لكونه مبنيا لذاته ما يليه مخالف لما مر عن اللقاني
في بيان ان النصب على التشبيه بالتمييز لا على التمييز من انه ليس
مبنيا لحقيقة لدن ولا لنسبتها قوله والغالب الى اخره لو قال
بدل هذا الى في غالب استعمالها لكان اولى لان كلام المصنف يقتضي
انها ما تلزم الاضافة لفظا ومعنى لقوله ومنها وهو مشكل لما سياتي من
انها قد تفرد ولو قال الشارح ما ذكر كان جوابا لانه يفيد ان كونها ما ذكر
باعتبار الغالب قوله ولزمان الاجتماع فيه اشارة الى ان اقتصار الشارح
للمصنف على انها للمكان قصور وقد نقل اللقاني عن الرضي انها ظرف زمان
ايضا قوله لانه ثلاثي اي فهو نظير باب واخ ولخواتهما ويد ودم وقال
المحشي انما اعربت مع انها موضوعة وضع الحرف بحسب الاصل لانها
لما لزمت للاضافة ضعف مشابهة الحرف انتهى وهو انما يظهر على
القول بانها ثنائية وضعا ولا يرد عليه ان الشبه الصوري لا يعارض
كما قاله الشهاب في قد زيد درهم على لغة بنائها مع الاضافة لان الشبه

الصوري

الصوري ضعيف يجوز للبنا لا موجب فلا يحتاج معه لدعوى المعارضة كما
حققناه في حواشي الالفية في بحث اسباب البناء ونقل اللقاني عن الرضي
انه علل اعرابها بدخول التنوين في نحو كنا معه وانجراره بمن وان كان شاذا
في حوجية من معه قال ثم قال وألف في ما عند الخليل بدل من التنوين
اذ لا لام له في الاصل وهي عند يونس والاخفش وهو الحق مثل الف
في بد لكن اللام استنكارا لاعراب الموضوع على حرفين
فمع عندها عكس اخوك ترد لامها في غير الاضافة وتحذف في
الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لامها قوله فبني على السكون قال
الزرقاني قال الرضي قال بعضهم هي على هذه اللغة حرف جر
وذلك لان موجب البنا في الساكنة ليس معدوما من المتحركة
فلا يتاتى التفريق بين المتحركة والساكنة قال وهذا القول هو الحق
انتهى باختصار قوله وان كانت الى اخره قال الزرقاني ان واصلة
بما قبلها وهي معطوفة على مقدر اي ان لم يكن وان كانت وجواب الشرط
محذوف دل عليه الشرط الاول انتهى وهذا مبني على ان لشرط هذا الشرط
جوابا وفيه اضطراب يسهد بيناه في حواشي المختصر قوله فاناد الى اخره
قال الزرقاني قد يقال فيه نظر لان قوله الا في لغة ربيعة وعنم فينبغي على
السكون شامل لما اذا التقيا متحركا ولم يلتقيا شيئا استفيد منه تسكينها
اذا التقيا متحركا ولعل مراده فاناد صراحة قوله وقد يفرد الى اخره
قال اللقاني قال الرضي تلزم اضافة مع ان ذكر قبله احد المصطحبين و
نحو كنت مع زيد وان ذكر قبله المصطحبان لم يبق ما تضاف اليه هو
فينتصب منونا على الظرفية والفرق بين فعلنا معا وفعلنا
جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى
كلنا سوا اجتمعوا ام لا انتهى ولا خفا انه يخالف ما عليه الموضح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)